الفصل الخامس

الولايات المتحدة تضع ثقلها إلى جانب الصهيونية

obeikandl.com

obeikandl.com

الولايات المتحدة تضع ثقلها إلى جانب الصهيونية

الملك عبدالعزيز آل سعود
الذى رفض ٢٠ مليون جنيه ذهباً

الرئيس روزفلت
الذى توسط لليهود بمخاطبة
الملك عبدالعزيز لتهويد جزء
من الحجاز بمقابل ٢٠ مليون
جنيه ذهباً

ـ قرار التقسيم الثانى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧:[1]

رأينا كيف ألقت الولايات المتحدة هذه الدولة « العظيمة »... بكل ثقلها فى المعركة التى كان يخوضها حق العرب وباطل الصهاينة على مسرح الأمم المتحدة التى أنشئت لكى « تحافظ على الحقوق الأساسية للإنسان.. ومنها كرامة الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء والدول الكبيرة والصغيرة ».. ورأينا كيف سخرت الولايات المتحدة كل ثقلها السياسى والاقتصادى وكيف مارست أنواع الضغوط لكى يظفر الصهاينة «بصك التقسيم» مقابل أن يضع هؤلاء ذهبهم بين أيدى المستر هارى ترومان لكى يظفر هو الآخر برئاسة الولايات المتحدة.

وسوف نلقى مزيداً من الضوء على تلك الأجواء المشحونة بالفضائح، التى اتخذت فيها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قرارها الجائر بتقسيم فلسطين ظلماً بالعرب وعدواناً على حقوقهم.. وتجاوزاً لسلطاتها التى حددها لها ميثاقها.. وسوف نستشهد بآراء كبار الأخصائيين فى القانون الدولى لكى نثبت عدم شرعية هذا القرار وبطلانه.. وعدم شرعية وجود الكيان الصهيونى تمهيداً لإثبات الصفة الاصطناعية لدولة الصهاينة التى لا ترتكز على أية مقومات طبيعية

(١) حسين التريكى «هذه فلسطين».

كما هو الحال بالنسبة لكل دول العالم.. وسوف نتوسع فى شرح الصفة الاصطناعية لدولة إسرائيل فى الصفحات المقبلة.

فلسطين هى الدولة الوحيدةالتى تحطمها هيئة الأمم[1]

يسهل على من تتبع الفصول السابقة أن يتصور فلسطين قطراً عربيًّا، منذ أن عرف التاريخ الوجود وبدأ يؤرخ لحياة الشعوب إلى أن أوصلت المؤامرات والمناورات الصهيونية البريطانية الأمريكية قضية هذا القطر العربى إلى منبر هيئة الأمم المتحدة.. ولا بأس أن نذكر بعض الأرقام لكى يتصور القارىء الظلم الصارخ الذى سلط على العرب ويلمسه بكلتا قبضتيه.

كان يسكن فلسطين ٥٦٠٠٠ يهودى فى سنة ١٩١٩ بهجرات شرعية وغير شرعية؛ أى ليلة تعيين بريطانيا وصية على فلسطين من قبل عصبة الأمم سنة ١٩٢٠ وكان هؤلاء الـ ٥٦٠٠٠ يهودى يملكون ٦٥٠٠٠٠ دونم (٢) من الأراضى فى فلسطين.

ورغم كل ما بذله الصهاينة من نشاط ودعاية وضغوط ورغم كل ما بذلوه من أموال.. رغم كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التى أقامها الصهاينة.. ورغم كل ما مارسوه من ضغوط ومن عمليات الترغيب والترهيب البشرى فى ظل الانتداب البريطانى. وبحماية سلاحه، فقد كانت الأرقام عندما عرضت القضية الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ كانت هكذا:

عدد اليهود ٦٠٨٠٠٠ يهودى يمتلكون ١,٨٥٠,٠٠٠ دونم. وذلك رغم « القناطير المقنطرة » من الذهب التى طرحوها فى سوق المزايدة لينتزعوا بريقه أرض فلسطين من أصحابها.

وكان يقابل ذلك ١,٢٣٧٠٠٠ عربى أى ضعف عدد اليهود.. وكان هؤلاء العرب يمتلكون ١٣,٦٧٣,٠٣٢ دونم أى أكثر من سبعة أضعاف ما يمتلكه اليهود من أراضى فلسطين.

ورغم هذا الحق العربى الساطع المقام على المعطيات التاريخية وعلى معطيات واقع سكان فلسطين وأملاكهم.. اتخذت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى اجتماعها الثامن

(١) حسين التريكى «هذه فلسطين».

(٢) الدونم يساوى ١٠٠٠ متر مربع.

والعشرين بعد المائة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قراراً بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية ودولة يهودية، حددت مساحة كل منهما بالحدود الموضحة فى خريطة التقسيم التى أقرتها الأمم المتحدة.

هارى ترومان
الرئيس الأمريكى السابق الذى تهالك فى مساعدة الصهيونية وهو أول من اعترف بإسرائيل فور صدور قرار التقسيم

وقد أحرز قرار التقسيم هذا تأييد ٣٤ دولة هى: أستراليا وبلجيكا وبوليفيا والبرازيل والولايات المتحدة وروسيا وروسيا البيضاء وكندا وكوستاريكا وفرنسا وغواتيمالا وهايتى وأيسلاندا. وليبيريا ولكسانبورغ وهولاندا ونيوزيلاندا ونيكارغوا وباراغواى وبنما وبيرو والفيلبين وبولونيا والسويد وأوكرانيا واتحاد جنوب إفريقيا وأروغواى وفنزويلا.

وأمسكت عن التصويت ١٠ دول، هى: الأرجنتين وشيلى والصين وكولومبيا والحبشة وبريطانيا (إمعاناً فى الدهاء) وسلفادور وهندوراس والمكسيك ويوغسلافيا، وتغيبت دولة واحدة عن التصويت.

وهكذا تورطت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وشاركت فى هذا الظلم الذى سلط على شعب فلسطين، حيث خولت بقرار تقسيمها لفلسطين، الحق للصهاينة بأن يقيموا دولة لهم على مساحة تعادل ٥٦ بالمائة من أراضى فلسطين العربية رغم أنهم لا يمثلون حينذاك ـ رغم الهجرة الجماعية ـ إلا ثلث السكان، وحيث إنها لم تترك للعرب أصحاب البلاد الشرعيين، والذين كانوا يشكلون ثلثى السكان ـ دون هجرة ـ .. لم تترك لهم إلا ٤٣ بالمائة من مساحة بلادهم ووطن أجدادهم.. وأما الواحد فى المائة الباقى فيشتمل على مدينة القدس وضواحيها، التى تقرر أن تكون منطقة دولية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

وهكذا كانت فلسطين الدولة الوحيدة التى شاركت هيئة الأمم المتحدة فى تحطيمها لتقيم الصهيونية العالمية على أنقاضها « دولة مسخ » فريدة من نوعها فى المجتمع الإنسانى كله تعرض السلم العالمى للخطر كل يوم..

العرب يرفضون القرار الجائر

وقد رفض العرب ـ دولا وشعوبا ـ قرار التقسيم.. وما كان للعرب أن يقبلوا راضين قرارا

تغتصب بموجبه أراضيهم منهم.. ولو كان هذا القرار صادراً من هيئة الأمم المتحدة.. إذ لا يجوز أن يقبل إنسان بمحض رضاه قراراً ينتزع منه حقه فى الحياة فى ظل العزة والكرامة الوطنية والمبادىء الأساسية، التى أنشئت هيئة الأمم المتحدة نفسها لأجل إقرارها والدفاع عنها..

رفض العرب قرار التقسيم باعتباره يتنافى مع حقوقهم المشروعة ومع روح العدالة ومبادىء حق الشعوب فى تقرير مصيرها.. ولأنه يتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة التى اتخذته.. رفضوه لأنهم يعتبرون أن هيئة الأمم المتحدة ليس لها حق اتخاذ مثل هذا القرار، إذ إنها لا تعدو أن تكون منظمة دولية تكونت من عدة دول لها أهداف حددها ميثاقها.. وبالتالى فإنها لا تملك حق السيادة على فلسطين، وهى مجردة من كل صفة شرعية تخول لها تقسيم دولة من الدول، أو تمنح جزءا منها إلى أقلية غريبة عنها لتنشئ فيها دولة أخرى.. كما أنها ليست لها أى حق فى أن تمنح لمهاجرين أجانب أتوها من كل صوب وحدب، حقوقاً ترابية وسياسية مختلفة أو مستقلة عن أغلبية سكان البلاد وضد إرداتهم.. ومن بديهات القانون: أن من لا يملك شيئا ليس له الحق فى أن يمنحه لغيره.

هيئة الأمم المتحدة لا تملك أى حق للسيادة على فلسطين:

وأول سوال يتبادر للذهن إزاء هذا الوضع التعسفى هو: هل تملك هيئة الأمم المتحدة صلاحيات تخول لها تقسيم دولة وجدت منذ فجر التاريخ؟.. وهل من حقها أن تمنح جزءاً من دولة ضد إرادة سكانها لأجانب زحفوا عليها من أقطار أخرى، حيث عاشوا مواطنين فى أوطانهم التى ولدوا فيها وترعرعوا وتثقفوا بثقافتها؟..

وبما أننا بإزاء هيئة دولية ميثاقها الذى حدد أهدافها وحدد صلاحيتها.. وبما أن هذا الميثاق أعده رجال القانون فسوف نستفتى أهل الذكر من رجال القانون العالمين فى مثل هذه الأسئلة التى تفرض نفسها بديهيا على كل من يهتم بهذه القضية.. التى أصبحت بحكم أهميتها قضية القضايا العالمية التى تشغل هيئة الأمم المتحدة والرأى العام العالمى منذ ٥٠ سنة.

يقول الدكتور محمد حافظ غانم (١) فى دراسته «المنظمات الدولية» (ص ٨٥ - ٨٦) عن الطبيعة القانونية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وهى صاحبة قرار التقسيم:

(١) استاذ فى القانون الدولى.

قرار التقسيم:

«إذا أخذنا الميثاق ككل، نجد أنه لا يسبغ على الأمم المتحدة أية صفة من الصفات التى تجعل منها دولة عليا فوق الدول، فقد اعترف الميثاق فى أكثر من مادة بسيادة الدول الأعضاء، فالأمم المتحدة بمثابة نظام تعاضدى اختيارى اشتركت فيه الدول بمحض إرادتها.. وان العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة فى السيادة».

يقول الدكتور حامد سلطان فى دراسته عن «القانون الدولى فى وقت السلم» (ص ٩٠٨ ـ ١٠٨٨).

«والجمعية العامة باعتبارها إحدى الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، لا تعتبر هيئة ذات سيادة فوق إرادات الدول الأعضاء لأن ما تصدره ـ فيما عدا الاستثناءات الضئيلة ـ لا يزيد عن كونه توصيات، فهى (أى الجمعية العامة) تعد بمثابة هيئة نقاش وتداول وتوجيه، وهى بطبيعتها محدودة السلطة، فليس من سلطاتها أن تقوم بعمل ما (Action) لأن ذلك من اختصاصات مجلس الأمن وفقاً للميثاق»...

ومن المعلوم أنه تفاديا لما انتهت إليه عصبة الأمم من فشل، فقد حدد ميثاق هيئة الأمم المتحدة صلاحيات الجمعية العامة ومجلس الأمن. فالجمعية العامة توصى ولا تتخذ قرارات لها صفة الإلزام إلا فيما يتعلق بالنواحى الإدارية والمالية والتنظيمية للهيئة كتعيين الأمين العام وطرد الأعضاء ودراسة الميزانية وتحديد نسبة إسهام كل دولة... والقرارات ذات الأثر القانونى وذات الصبغة الشرعية إلى غير ذلك مما يتصل اتصالا مباشرا بإدارة أجهزة الهيئة وتنظيم سير نشاطها..

وأما القضايا التى يكون من الضرورى عرضها على مجلس الأمن، قبل أو بعد بحثها، فلايمكن للجمعية العامة أن تصدر بشأنها قرارات إذ ينفرد مجلس الأمن بالقول الفصل فيها. كما أن المادة ١٢ من الميثاق تقضى بأنه ليس للجمعية أن تقدم حتى مجرد التوصية فى شأن نزاع أو موقف دولى يهدد السلام، يباشر مجلس الأمن بحثها، إلا بطلب من المجلس.

وبذلك تكون الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قد تجاوزت صلاحيتها، وبذلك يصبح قرار التقسيم باطلاً كما سنرى.

يقول الأستاذ هنرى قطان (١):

(١) الأستاذ هنرى قطان أستاذ فى القانون، متخرج من جامعات باريس ولندن، مؤلف لعدة كتب سياسية وقانونية.

إن أول عوامل بطلان القرار الذى اتخذته هيئة الأمم المتحدة يكمن فى عدم صلاحية جمعيتها العامة فى إصدار قرار أو حتى مجرد التوصية بتقسيم فلسطين، ذلك ان هيئة الأمم المتحدة هى منظمة كونتها مجموعة من الدول لها أهداف حددها ميثاقها، ولم تملك هذه المنظمة قط حق السيادة أو أى حق آخر على أراضى فلسطين. لذلك فليست لها أية صفة قانونية، تخول لها تقسيم فلسطين أو منح جزء منها إلى أقلية دينية ليقيموا عليها دولة، كما ليس لها أى حق فى الإضرار بمصالح سكانها الأصليين، أو فى منح حقوق أرضية بمصالح سكانها الأصليين، أو فى منح حقوق أرضية أو سياسية مخالفة أو مستقلة عن حقوق أغلبية سكانها.. والأمر لا يقتصر على خلو هيئة الأمم المتحدة من أى حق فى السيادة على فلسطين فحسب، ولكنها لا تملك حتى حق الإدارة فيها، كما كان الحال بالنسبة لعصبة الأمم التى مارست الإشراف على إدارة الوصاية».

الأمم المتحدة لا تملك حق السيادة على فلسطين:

ويقول الأستاذ دونكان هول فى هذا الصدد: Duncan Hull

«أما بخصوص الوصايات فإن عصبة الأمم ماتت ولم تترك وصاية.. لم يكن هنالك تحويل سيادة إلى هيئة الأمم المتحدة».

« وجاء فى تقرير اللجنة الفرعية الثانية للجنة المختصة Ad Hoc المكلفة بقضية فلسطين (١) « ينبغى التأكيد بأن هيئة الأمم المتحدة، لم ترث لا أعمال عصبة الأمم ولا لسلطاتها الدستورية ولا السياسية، وبالتالى لا يمكن اعتبارها بأية حال خليفة لعصبة الأمم فيما يخص إدارة الوصايات».

ويضيف التقرير نفسه (ص ٢٧٦ - ٢٧٨): « إن دراسة موضوعية للفصل الثانى عشر لميثاق هيئة الأمم المتحدة تؤكد بصورة واضحة أنه لا جمعيتها العامة ولا أي جهاز آخر من أجهزتها يملك الصلاحيات القانونية التى تخول له بأن يوصى باتخاذ أى حل خاص بأرض تحت الوصاية فضلاً عن أنه يفرض هذا الحل.. وأن إقامة حكومة مقبلة فى فلسطين يشكل أمرا يهم الشعب الفلسطينى دون سواه..

(١) ١ وثيقة ١٤ - ٣٢ بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٤٧ ص ٢٧٦.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التقسيم يتضمن الإخلال بالحقوق القومية وهدما لوحدة تراب الدولة الفلسطينية ولا يمكن لهيئة الأمم المتحدة أن تتصرف فى الحقوق الترابية ولا أن تحرم أغلبية السكان من أراضيها ولا أن تعطيها للاستعمال الاحتكارى لأقلية ما ».

الحق فى جانب العرب من الناحية القانونية :

ويقول بيتمان بوتر(١) Pitman B. Potter

« لا تملك هيئة الأمم المتحدة الحق فى فرض حل لقضية فلسطين، اللهم إلا إذا وجدنا قاعدة ترتكز عليها مثل هذه السلطة، ولكن إلى الآن لم تعثر على هذه القاعدة، يمكن الزعم بأن السيادة التركية على فلسطين أحيلت إلى عصبة الأمم وإن هيئة الأمم هى الوارثة لهذه العصبة، ولكن العرب ينفون أنه بقى للوصاية قوة ملزمة، كما ينفون أنها كانت لها قوة فى الماضى ولايعترفون بشرعية عهد بلفور الذى ارتكزت عليه الوصاية، وعلى الأرجح فإن الحق فى جانبهم من الناحية القانونية ».

ويقول كينسى رايت Quincy Wright فى كتابه «أزمة الشرق الأوسط» (Middle East Crisis) (ص ١٢) :

« إن شرعية التوصية التى أصدرتها الجمعية العامة بخصوص تقسيم فلسطين مشتبه فيها »

كما يقول برونلى (٢) : J.Brownilie

« من المشكوك فيه أن هيئة الأمم المتحدة تملك سلطة تحويل العقود لأسباب عدة: منها أن هذه الهيئة لا يمكن لها أن تلعب دور مالك الأرض الشرعى لذلك فإن القرار الذى اتخذته سنه ١٩٤٧ خاصا بتقسيم فلسطين يشكل على الأرجح تجاوزا فى السلطة ».

قرار التقسيم . كعهد بلفور . باطل من أساسه .

يمكن أن نستخلص من هذه الأراء التى أدلى بها مشاهير أساتذة القانون الدولى بأن القرار الذى اتخذته هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية ومنطقة دولية

(١) المجلة الأمريكية للقانون الدولى ١٩٤٨ الجزء ٤٢ ص ٨٦٠.

(٢) مبادئ القانون الدولى العام ص ١٦١ ـ ١٦٢

يجسم تجاوزاً من طرف هذه الهيئة الأممية فى ممارسة سلطاتها.. وبأنه اعتداء صارخ على حق السيادة على أراضى فلسطين، هذا الحق الذى يرجع لسكانها دون غيرهم، باعتبار أن الدولة المنتدبة من طرف عصبة الأمم لم تجرد سكان فلسطين من حق السيادة فى بلادهم، بل أكدتها المادة ٢٢ من صك الانتداب التى اعترفت بحقهم فى الرفاهية والازدهار، حيث نصت:

«إن المستعمرات والبلاد التى زالت عنها صلة التبعية للدول التى كانت تحكمها سابقا، نتيجة للحرب الأخيرة (الحرب العالمية الأولى) تعد وديعة مقدسة فى عنق المدنية وإن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد.. وإن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ تكمن فى الواجب الملقى على الدولة التى يعهد لها بالوصاية على هذه الشعوب بأن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه وتتقبلها ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة منتدبة بالنيابة عن عصبة الأمم».

لقد التزمت بريطانيا حينئذ بما تضمنه نص وروح هذه المادة ٢٢ من صك الانتداب من المحافظة على شعب فلسطين العربى الذى «زالت عنه صلة التبعية» لتركيا «نتيجة للحرب العالمية الأولى»..

وتعهدت بريطانيا بقبولها المادة، هذه «المسؤولية» والتزمت بأن تقوم بها على أحسن وجه.

ولا يتسنى للمرء أن يتساءل: أين كانت بريطانيا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.. يوم اتخذت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرارها بتمزيق فلسطين العربية والقضاء على سيادة شعبها.. وبالتالى القضاء على وجود هذا الشعب، فضلاً عن القضاء على «رفاهيته وتقدمه»؟..

أين كان المندوب البريطانى يوم كانت الجمعية العامة تحطم ظلما وتعسفا وتجاوزا لصلاحيتها شعب فلسطين العربى الذى زالت عنه صلة التبعية لتركيا نتيجة الحرب الأولى، ولما تزل (يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) تمارس سلطاتها كدولة منتدبة بموجب صك الانتداب الذى يفرض عليها «تطبيق المبدأ القائل بأن رفاهية «هذا الشعب» «وتقدمه يعد وديعة مقدسة فى عنق المدنية».. التى قبلت بريطانيا أن تسهر عليها نيابة عن هذه المدنية الغريبة؟..

أو يكفى بريطانيا عذراً إزاء مسؤولياتها التاريخية أن تتعذر بأنها أعطت تعليماتها لمندوبها لدى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأن يمتنع عن التصويت ـ كما فعل ـ حين يعرض مشروع قرار التقسيم على اقتراح الجمعية؟..

يصلى بحرارة لأجل تحقيق أمانى الصهيونية العظيمة

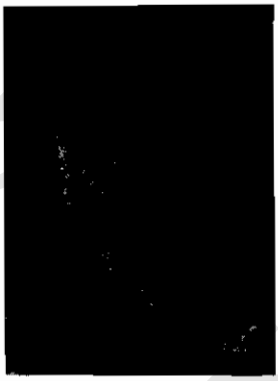

ونستون تشرشل الذى يعتبر نفسه صهيونياً أصيلاً ويصلى بحرارة لأجل تحقيق أمانى الصهيونية

وقد ساعده فى خططه المندوب السامى البريطانى على فلسطين، السير هربرت صموئيل، وهو يهودى. وفى الوقت نفسه كان يشغل وظيفة السكرتير القضائى فى حكومة الانتداب (وفى يده سلطة التشريع وسن القوانين) يهودى آخر هو نورمان بنتويش.

«إن هربرت صموئيل، المندوب السامى (اليهودى) البريطانى على فلسطين، هو الذى وضع مشروع الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢، وأن الحكومة البريطانية عرضته على اللجنة الصهيونية قبل إصداره للإطلاع عليه وإبداء وجهات النظر التى يراها اليهود. وقد وافق عليه زعماء اليهود».

ولن يتسنى لبريطانيا أن تفلت من مسؤولياتها فى إقامة دولة إسرائيل.. هذا السرطان الذى زرعته فى جسم الأمة العربية.. ولن تبرأ ذمتها إلا إذا عملت على إصلاح ما أفسدته بالتحمس نفسه والإرادة والعزم الذى مارسته فى خلق المشكل العالمى منذ فجر القرن كما يشهد وايزمان فى مذكراته حين يسجل:

« إن الإنجليز كانوا منذ البداية متحمسين لليهود ولفكرة بناء وطن قومى لهم فى فلسطين ».

وهكذا فإن قرار التقسيم الذى رفضه الشعب الفلسطينى صاحب الحق الأول، رفضا باتا، كما سبق له أن رفض وعد بلفور، لايلزم هذا الشعب بأية صورة من الصور، وسوف يبقى مجرداً من أية صفة قانونية كانت أو أخلاقية أو إنسانية.

وهكذا يتضح للضمير العالمى أن قرار التقسيم الذى اتخذته الجمعية العامة هو قرار صارخ من الوجهتين القانونية والإنسانية. وأن الجمعية العامة لهيئة الأمم لم تكن تملك أى حق شرعى

يخول لها اتخاذ قرار يتنافى مع المبدأ الوارد فى ميثاق الهيئة والخاص بحق الشعوب فى تقرير مصيرها.

وبعد:

فهل يمكن أن يقال بأن القرار الذى اتخذته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، والذى كان الأساس الذى أقام عليه الصهاينة أسس دولتهم.. هل يمكن أن يقال أنه قرار اتخذ على ضوء كل هذه المبادئ التى نص عليها ميثاق الهيئة نفسها؛ أو أنه قرار يتمشى ويتفق مع نص وروح صك الانتداب الذى أصدرته عصبة الأمم!!؟ وأنه اتخذ على أساس احترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها؟ وحق احترام وصيانة الحقوق الإنسانية للإنسان، وهى الحقوق التى أنشئت هيئة الأمم المتحدة لصيانتها والذود عنها؟!..

هيئة الأمم المتحدة تحطم دولة.. لتنشئ على أنقاضها دولة أخرى.. عنصرية!

ولا يفوتنا فى هذا المقام ونحن نتحدث عن إسرائيل وعلاقتها مع هيئة الأمم المتحدة أن نشير إلى:

ـ أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة التى انشأتها هيئة الأمم المتحدة على أنقاض فلسطين.. العربية منذ فجر التاريخ(١).

ـ وأن فلسطين هى الدولة الوحيدة التى هدمتها هيئة الأمم المتحدة لتنشئ على أنقاضها الكيان الصهيونى العنصرى.

وأن هذا الكيان الصهيونى الذى ولد فى أروقة مبنى الأمم المتحدة ومكاتبها وقاعتها الكبرى هى الدولة الوحيدة التى استهترت بهيئة الأمم المتحدة، وتستهتر اليوم وغدا بكل ما أصدرته وستصدره جمعيتها العامة ومجلسها للأمن من قرارات، ضربت وستضرب بها عرض الحائط..

وأن هذه الظاهرة الفريدة من نوعها بين جميع اعضاء الهيئة إنما تنبع من الصلف الصهيونى الذى امتازت به هذه الحركة العالمية منذ نشأتها، والتى ترتكز على مبدأ الأمر الواقع المستخلص من حديث حاييم وايزمان القائل:

(١) حسين التريكى ـ هذه فلسطين.

« لنفسح المجال لليهود ليأخذوا فلسطين وبعد ذلك يستطيعون أن يحصلوا على ما يريدون ».

ونحن نرى ويرى العالم معنا أنه منذ أن أفسح المجال لليهود ـ الصهاينة ـ في فلسطين ليقيموا على أديمها الكيان الصهيوني، رفضت إسرائيل ان تحترم مالا يقل عن ثلاثين قراراً اصدرتها الجمعية العامة.. ولا توجد دولة واحدة في العالم أخذت من هيئة الأمم المتحدة موقف التحدى كدولة اسرائيل..

ـ إنها لم تحترم ما ورد بقرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ عندما تجاهلت الحدود الجغرافية التي وردت في هذا القرار. ومن الغريب أن إسرائيل بنت وجودها الدولي على هذا القرار الذى لم تحترم نصوصه.. ولا تزال تتحداها...

ـ ولم تحترم القرار رقم ١٩٤ الصادر في ٧ ديسمبر ١٩٤٨ الخاص بعودة اللاجئين.. وقد عززت الجمعية العامة قرارها هذا الخاص بعودة اللاجئين بثمانية عشر قراراً آخراً ضربت إسرائيل بجميعها عرض الحائط.. ولا تزال...

ـ ولم تحترم القرار ٣٠٣ الصادر يوم ٩ ديسمبر ١٩٤٩ الخاص بتدويل القدس وادارتها بواسطة الأمم المتحدة.. ولا تزال تتحدى كل الدول وتعتبر القدس عاصمة الكيان الصهيوني.

ـ ولم تحترم القرار الصادر يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ الذى طالب إسرائيل بإعادة السكان العرب الذين طردتهم قواتها المسلحة من المناطق المجردة من السلاح في سوريا.. ولا تزال متحدية.. بل واحتلت مرتفعات الجولان...

ـ ولم تحترم القرار ٩٩٧ الصادر بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦، الذى دعت فيه الجمعية العامة اسرائيل بالانسحاب من الأراضي المصرية التي احتلتها بعد العدوان الثلاثي...

.. واضطرت الجمعية العامة لإصدار عدة قرارات بهذا الشأن.. القرارات رقم ١٠٠٢ بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ورقم ١١٢٠ بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ ورقم ١١٢٣ بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٧ ورقم ١١٢٤ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٧.

.. ولم تنسحب الا بعد أربعة أشهر، وبعد أن اقترن انسحابها بوعد امريكى غربى بحماية حق إسرائيل فى الملاحة فى المياه الإقليمية العربية، وبذلك تسربت إسرائيل إلى خليج العقبة. وقد تسبب هذا الوعد الامريكى الغربى وما تبعه من تسرب وتحدٍ إسرائيلى مسلح فى تلك المنطقة فى إشعال شرارة «حرب الستة ايام» فى ٥ يونية ١٩٦٧.

ـ ولم تحترم بل وتحدت ولا تزال تتحدى القرار الصادر عن مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى:

« يؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب والحاجة إلى سلام دائم تستطيع ان تعيش فيه كل دولة فى المنطقة.. وانسحاب القوات الإسرائيلية من الاراضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧. »